
المدينة في الجزائر بين مشروع الدولة ومشروع المجتمع

فريد مرحوم

أستاذ علم الاجتماع

جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان -

مدخل:

جرى الحديث في جزائر السبعينيات و الثمانينيات عن "مشروع التنمية الوطنية"، كما يجري الحديث اليوم عن "التنمية المستدامة" كمصطلح جديد بديل (على الموضة الغربية). فهل انتهينا من التنمية حتى نستطيع أن نتحدث اليوم عن التنمية المستدامة؟! إن السؤال الذي يهم موضوعنا هو مكانة المدينة و المجتمع الحضري ضمن مشاريع التنمية الوطنية.

ننطلق في تفكيرنا هنا من فرضية أنه إذا كانت الدولة قد وضعت برامج لبناء المدن و إعمارها في سعيها وراء الحداثة و العصرية، فإن مشروع المجتمع الحداثي لم يكن واضح المعالم، إذ جرى الحديث - نظريا- عن المواطن و عن الساكن في كثير من النصوص القانونية و التنظيمية التي رافقت مشاريع و مخططات البناء و العمران، بعيدا عن الساكن الحقيقي الذي كان موجودا في الميدان يمارس و يسير حياته اليومية داخل فضاء المدينة، يمتلك فضاءاتها و يستعملها حسب معايير تختلف كثيرا أو قليلا عن تلك التي تعرفها أو تؤمن بها الدولة المخططة و البانية.

1. مشروع التنمية الوطنية أو مشروع الدولة^٩.

لقد كان مشروع التنمية الوطنية مشروعاً لبناء "الدولة الجزائرية" بالاعتماد على امتلاك القرار السياسي ذي الجوهر الاقتصادي المحض، الذي كان يهدف إلى تحديث المجتمع و الفرد الجزائري لمسايرة ركب التطور العالمي، و الخروج من فرضية القابلية للاستعمار. مارست الدولة بهذا المشروع نوعاً من الهيمنة التي يمكن وصفها بـ "الاستلاب الذي يحمل مظهراً سياسياً، ويسمح بتمييز الاستلاب السياسي، الاستلاب من طرف الدولة و الجهاز"^(١). و يمكن أن يشير الجهاز هنا إلى الحزب الحاكم سابقاً "حزب جبهة التحرير الوطني".

يدور الرهان في المدينة حول "الملكية" و منها تلك الرغبة الإنسانية في تملك الأشياء و الفضاء و الزمن، لكن الطابع السياسي للاستلاب يجعل الحياة اليومية مبرمجة و مقننة. و بالتالي فإنه يلاحظ أن السياسات قد تتعارض في بعض الأحيان مع هذه الرغبة في التملك، ذلك أن الاستلاب يعني عند Henri Lefebvre "اعتراض الممكن في السير العادي للحياة اليومية التي يتطلب تحريرها من الاستلاب أن يمتلك الأفراد الحياة بصفة عامة و حياتهم الشخصية بالخصوص"^(٢).

مشروع الدولة اتخذ قرار إعطاء الأولوية لتطوير و تنمية المدينة على حساب العالم الريفي^(٣)، و كان صادراً من الاعتقاد أن الصناعة هي باب الحداثة و أنه يمكن تدارك التأخر بابتدولوجية اشتراكية تجعل الدولة هي الضامن لسعادة الشعب و المعبئة لقوة عمله في اتجاه تحقيق الرقي و الرفاهية للجميع، باختصار تجسيد شعار "من الشعب و إلى الشعب".

2. المسألة الحضرية في مشروع التنمية.

لقد أخرج مشروع التنمية الوطنية الاهتمام بالمدينة و هو ما يعني - بالنسبة لنا - تأخر الاهتمام بالمجتمع أو بالحياة اليومية للأفراد بتفاصيلها، أو بالواقع كما هو موجود في الزمان و المكان. هو نوع من "التهميش" لدور المجتمع كفاعل اجتماعي قائم بذاته و شريك مهم في معادلة صنع و تشكيل المدينة و إنزالها من المخطط على الورق إلى المنجز على أرض الواقع. من أجل فهم إشكالية التنمية في المدينة الجزائرية، يمكن أن نطرح تساؤلات كلاسيكية من قبيل: هل التنمية تخص المدينة أم تحدث فيها؟ أين يقع المجتمع من صيرورة التنمية التي يفترض أنه يتم إنجازها به و لفائدته؟ أين تقع المدينة التي تحتوي هذا المجتمع؟ هل مشروع التنمية الوطنية في الجزائر هو قرين التنمية المستدامة؟

سوف نحاول تحليل هذه الأسئلة - و ربما ليس الإجابة عنها- من خلال هدم جزئي لفلسفة التنمية في الجزائر المستقلة منذ السبعينيات، مع التركيز على التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية التي كانت المدينة مسرحا لها في غالب الأحيان، مع التوقف عند العثرات التي حالت دون الوصول إلى الأهداف المسطرة في الإستراتيجيات التنموية المتتالية. فقد كان الاهتمام الأول لدى إطلاق مشروع التنمية الوطنية مع المخطط الثلاثي الأول (1967- 1969) منكباً على بناء القاعدة الاقتصادية المعتمدة أساساً على التصنيع، و احتفظ مجال العمران بالإجراءات و القواعد السارية في الحقبة الاستعمارية، و كان يجب انتظار المخطط الرباعي الثاني (1974- 1977) حتى يصبح للمدينة أدوات تخطيطها⁽⁴⁾، و تجد المسألة الحضرية كذلك، بما فيها العمران و الإسكان، مكانتها ضمن جدول أعمال الدولة، ذلك أن المدينة بدأت تطرح بعض المشاكل الاجتماعية و الديمغرافية. حيث ورد في الميثاق الوطني لسنة 1976، ما يلي:

"... و ترمي سياسة التوازن الجهوي إلى إقامة هيكل عمراني يوزع توزيعاً منسقاً على كافة مساحة البلاد و ذلك باستعمال مدروس لطاقة الإنسان. إذ الأمر يتعلق هنا بمضاعفة الجهود الحضرية حيث يجد الإنسان وسائل اندماجه التام و حيث تتوفر لكل فرد الظروف الكاملة لازدهاره الثقافي و الاجتماعي و الاقتصادي".⁽⁵⁾

يتعارض هذا الوضع بشكل ما مع نص الميثاق الوطني، الذي كان يريد محاربة ظاهرة النزوح الريفي، حين يؤكد قبل الفقرة السابقة الذكر: "... إن سياسة التوازن الجهوي بما تتيحه للجميع من ظروف متماثلة في المعيشة تسمح بتوزيع سليم للسكان بين مختلف أجزاء البلاد، كما يؤدي إلى التخفيض من التنقلات الداخلية للسكان... كما ينتج عن تلك التنقلات تركز السكان في بعض النقاط من البلاد، و تطور مدن ضخمة حيث تتخذ المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية مظاهر مفرجة. إن التجمعات السكنية الضخمة في المدن تساعد على تفكك النسيج الاجتماعي... بحيث يجد الإنسان نفسه وسط محيط شكلي و مادي تزداد فيه متاعبه و أسباب توتره. و زيادة على ذلك، لا يوجد مبرر اقتصادي لهذه التجمعات ما دام انجازها و السهر على صيانتها و تسييرها يتطلب تسخير أموال طائلة تتحمل أعباءها الأمة بكاملها.."⁽⁶⁾

إن ما حدث هو عكس ما كان مسطراً، فالتناقض موجود من البداية في نص الميثاق الوطني بدليل أن الفقرتين وردتا متابعتين الثانية ثم الأولى. و بما أن الجزائر كانت في تلك الفترة - بعد الاستقلال- في

معظمها ريفية؛ حيث لا تتعدى نسبة الساكنة الحضرية 25% ، فإن المدن عرفت ما سمي حينها بـ "الترييف" أو "الأريفة" من ناحية تركيبيتها البشرية، والثقافية بالنتيجة.

فالوافدون الجدد على المدينة استوطنوا السكنات أو البيوت القصديرية الشاغرة التي أخلاها السكان الحصريون عندما انتقلوا إلى السكنات و الفيلات التي خلفها المعمرون. يمكن التعبير عن هذه الحركية بإعادة تملك الفضاء الحضري من طرف مجتمع جديد يختلف في ثقافة سكنه عن الساكنة الأوروبية. حيث يقول عبد الحليم فايدى و هو مهندس معماري فاز بجائزة رئيس الجمهورية للهندسة المعمارية لسنة 2013 (الطبعة 14)، في هذا السياق، في تصريح لإحدى القنوات الفضائية الجزائرية (الشروق TV)، أن: "الأوروبيين غادروا الجزائر دون أن يتركوا لنا طريقة استعمال (mode d'emploi) المدن و المساكن التي بنوها...".

3. التغير الاجتماعي في المدينة الجزائرية.

في صيرورة التغير الاجتماعي يمثل استرجاع المجتمع الجزائري للمدينة التي غادرها المعمرون الأوروبيون، إعادة تنظيم أو إعادة تركيب للمجتمع الجزائري الشاب الفخور بتحرره، و المتعطش للنجاح الاجتماعي و المعرفة و الانفتاح الثقافي و الرقي الاقتصادي، و الطامح إلى تملك فضائه الحضري و الريفي على السواء و في آن واحد.

إعادة التنظيم الاجتماعي هذه، و إن كانت غير مرئية بشكل واضح بالنسبة للدولة، أسهمت في رسم صورة المدينة و أشكال تملكها، كما وجهت طرق تعامل الدولة مع المشاكل التي بدأت تطرحها المدينة و العمران بشكل عام. يمكن التعبير عما حدث "بإعادة تشكيل المجتمع الريفي داخل المدينة"؛ حيث أن ممارساته الجديدة للفضاء الحضري أصبحت فعالة في إثارة التغير الاجتماعي، بل أصبح المجتمع فاعلا اجتماعيا قائما بذاته.

يقول علي الكنز في هذا السياق: "... إن اكتشاف التجربة الاجتماعية هو وليد نشاط نظري و حركية اجتماعية انتهت إلى فرض المجتمع لنفسه كموضوع مركزي يستدعي الدراسة... فكل شيء تغير، أنماط المعيشة كما التصورات... لقد توسع الفضاء الحضري على حساب العالم الريفي الذي لم يستطع الحفاظ سوى على ثلث السكان الإجمالي. إن إعادة التشكيل هذه تجعل الحركية التاريخية تنتقل من الريف نحو المدينة... و في المدينة - حتى و إن كانت غير منظمة و كان السكن في الأحياء القصديرية

الضعيفة التجهيز- يتم اكتشاف حاجيات جديدة: كالعامل المأجور والصحة والمدرسة ووسائل الإعلام العصرية. إن الذي حصل لم يكن تغييرا لنمط الإقامة فقط، إنه تغيير لنمط الحياة...⁽⁷⁾.

بالنسبة لعلي الكنز، فإن هذا التغير يعبر عن الانتقال من نظام "الجماعة" (communauté) إلى نظام "المجتمع" (société)؛ حيث يلاحظ ظهور أنماط جديدة من العلاقات الاجتماعية المتميزة بالمصلحة الواعية أكثر من أشكال التضامن الجماعية التقليدية: علاقات مبنية على منطق الحساب (الربح السريع) أكثر مما هي مبنية على منطق الاجتماع العاطفي (المصلحة العامة وأقل من ذلك المصلحة الوطنية)، مبنيا على الإستراتيجية أكثر من التجنيد الطوعي. باختصار أننا كنا بصدد ميلاد ثقافة العقد الاجتماعي⁽⁸⁾. الانتقال في الواقع ليس آليا، وليس من قبيل وضع شيء مكان شيء آخر، حيث يكف النظام الأول عن التواجد، ولكنه يقوم كما أكد على ذلك Ferdinand Tönnies في كتابه الموسوم: "الجماعة والمجتمع"، على نمط أن "نظام المجتمع يزدهر بانحلال نظام الجماعة"⁽⁹⁾.

يمكن وصف الوضع بما عبر عنه Henri Lefebvre في كتابه الموسوم: "الحق في المدينة"، عندما يقول: "... أنه حول المدينة تشكلت ضاحية مفرغة من الحضرية، ولكنها تابعة للمدينة. وبالفعل لا يكف سكان الضواحي و ملاك السكنات الفردية عن كونهم حضريين رغم أنهم لا يعون ذلك، و يرون أنفسهم أقرب من الطبيعة... حتى نعبر عن المفارقة لنقول إنه عمران مضاد للتحضر و مفرغ من الحضرية في آن واحد..."⁽¹⁰⁾.

مع أن سياسة العمران في الجزائر، تمكنت نسبيا من حصر النزوح الريفي، إلا أن ذلك لم يمنع من انتشار السكن الفوضوي - غير اللائق- و الأحياء القصديرية العارضة على أبواب المدن الكبرى و حتى داخل وسط المدن، فإنه يمكن الحديث عن النقائص في العناية بالنسيج العمراني الموجود، من جهة، و عن العجز في تطوير التوسع العمراني العشوائي الذي يسير بسرعات مختلفة، من جهة أخرى.

فاختلاط الأمور على الأجهزة المكلفة بالتخطيط العمراني، و خرق المجتمع للمخططات الموجهة للتهيئة و العمران و مخططات شغل الأراضي (PDAU et POS)، جعل العمران يتعداها إلى الأراضي الفلاحية الخصبة و يسهم في انحسار النشاط الفلاحي الممّن للمدينة من ضواحيها المباشرة. و هو ما يطرح إشكالا آخر في التسيير الوظيفي للمدينة و التقسيم العقاري للأراضي حسب الأنشطة الاقتصادية (زراعة، صناعة، سياحة، خدمات...).

و حسب احتياجات المرحلة و مواكبة لمسار التصنيع و التحديث و العصرية، كان الاتجاه إلى البناء الجاهز في الخيار التكنولوجي، و التجمعات السكنية الكبرى من ناحية الخيار العمراني (ZHUN)، بتصاميم معمارية جامدة، فقيرة، متكررة و صماء حتى في تسمياتها (حي 1500 سكن، حي 520 سكن، حي 1090 سكن...)، غير كاملة التجهيز بالمرافق العامة و مهياة للتمهيش مستقبلا (les cités dortoirs). و يمكن القول أن السياسي صنع و لا يزال يصنع صورة المدن في الجزائر⁽¹¹⁾.

4. المجتمع الحضري ورهانات الديمقراطية و المواطنة.

عرفت عشرية التسعينيات تحولات سياسية و اجتماعية كادت أن تعصف بالبلد دولة و مجتمعا، إلى درجة سميت "بالعشرية السوداء"⁽¹²⁾. ف فيها أرسيت الديمقراطية و التعددية الحزبية و حرية التعبير و وُلد المجتمع المدني بنفس جديد... وفيها كذلك اختير اقتصاد السوق كبديل عن النهج الاشتراكي و مركزية الإدارة، و فيها عرف سوق العقار و السكن انفتاحه في الإنتاج و الاستهلاك مع سيادة منطق السوق الحرة⁽¹³⁾.

هذا التحول أدى إلى إقحام المدينة في خضم التحولات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، فقد أصبحت فضاء مفضلا بامتياز لممارسة الديمقراطية و المواطنة، و يحدث فيها الصراع بين الدولة و المجتمع حول تملك الفضاء العام و التموقع فيه، و يجسد فيها المجتمع ممارساته الثقافية للإنتاج و إعادة الإنتاج الاجتماعي، متملكا بذلك تجربة الحياة الحضرية. يتعلق الأمر هنا بالاستعمال الآني للمدينة، لشوارعها و ساحاتها و بناياتها و معالمها، بطرق و حسب دلالات مختلفة و أحيانا متعارضة بين الفاعلين الاجتماعيين المعنيين⁽¹⁴⁾.

من ناحية القيمة السلعية التبادلية للمدينة أسهم انفتاح السوق العقارية في جعل العمران يسير بسرعتين مختلفتين: أحدهما تشرف عليه الدولة، و الثاني يقوم به المجتمع، من خلال شبكة العلاقات الاجتماعية حيث يتم تبادل ملكية الفضاء و المساكن، و يتم استغلال الفضاء العام في التوسع السكني و التجاري، مما يجعل استجابة التخطيط و التهيئة العمرانية تكون تابعة - في غالب الأحيان - لديناميكية المجتمع في شغل فضاء المدينة.

و هكذا يتم إسقاط مواصفات المجتمع الذي ما انبث يطبع الفضاء باختلافه الثقافي و فروقاته الاجتماعية على فضاءات المدينة، بل هو إسقاط كذلك للتصورات المستبطنة عن الفضاء و المدينة، عن

الفردى و الجماعى، عن العام و الخاص، عن الأنا و الغير و الآخر على أرض الواقع. و لهذا يمكن أن نرى بأن ساكنة المدينة "هجينة" تتجاذبها ثقافة ريفية عميقة على مستوى القيم، و "ثقافة حدائية" سطحية على مستوى السلوك⁽¹⁵⁾.

و لكن وجب أن نشير إلى أن غزارة الأحداث و الاضطرابات السياسية، قد أجلت الحديث عن التنمية كمرحلة فعلية في فترة التسعينيات، ذلك أن الوضع الأمني و السياسي للبلد أخذ كل حيز النقاش و احتوى الرأي العام، و استحوذ على تفكير الساسة في طرق و نماذج الخروج من الأزمة السياسية و الأمنية الضاغطة داخليا و خارجيا.

هذا الوضع يوحي لغير المتبصر بوجود صراع بين الدولة و المجتمع، و بأن الثاني يقف ضد الأول، و كلاهما يرفض إشراك الآخر كفاعل فعلى في مشروع التنمية. لكن يمكن الاستناد إلى ما أكده علي الكنز في رده على تعقيبات زملائه حول مداخلته المذكورة سابقا، عندما يوضح: "... أنا لم أقل و لم أكتب أن المجتمع لا بد أن يكون ضد الدولة، بل بالعكس حاولت أن أبين أن عملية التنمية و تنوع و تعقيد المشاكل المطروحة تجعل من الضروري إعادة هيكلة الدولة... إنه مشكل عصرنة هياكلها الدوتية (étatiques). إن المجتمع ليس ضد الدولة، إنه أكثر تقدما عنها..."⁽¹⁶⁾.

لقد أسهم الوضع الأمني في تزايد الحركية البشرية من المناطق "الخطيرة غير الآمنة" نحو المدينة (المفترض أنها أكثر أمنا)، حيث يحتمي النازحون بالدولة. لكن هذا طرح مشاكل أخرى للأجهزة القائمة على تسيير المدن و تخطيط العمران و الإسكان؛ مع الإشارة إلى أن هذه الحركية انعكست على وعي الناس من خلال إعادة إنتاج القرية و الدوار في الضواحي المباشرة للمدينة، مع الانفتاح عليها ثم الانتماء إليها لاحقا، حيث تصبح هذه الأحياء الفوضوية جزءا من المدينة بفعل التوسع العمراني.

إن الوعي النقدي الذي ظهر لدى ساكنة المدينة (الأصليين و الجدد) استهدف استجابات الدولة تجاه مطالبهم الاجتماعية من السكن و العمل و الصحة و التعليم و المرافق العامة و حتى التهيئة العمرانية. هذه الأخيرة التي يبدو و كأن الأجهزة القائمة على تجسيدها أصبحت شبه عاجزة عن احتواء التوسع العمراني المتسارع، و غير متفرغة للاهتمام بالنسيج العمراني الموجود، الذي يحمل التاريخ و التراث العمراني للمدينة و ساكنتها، و غير قادرة من جهة أخرى على توجيه الممارسة الحضرية في اتجاه البناء و المحافظة على البناء للأجيال القادمة.

الملاحظ هنا هو أن مسألة المواطنة بدأت تطرح نفسها كقضية مركزية، فالمجتمع تشكل كفاعل قائم بذاته يرى عن وعي - ليس سياسيا بالضرورة- أن الدولة مسؤولة أمامه و ليس عنه. "...الدولة مسؤولة في كلشي... بصح ما تنجشم تدخل لداري توريني وبن نرقد و وبن ناكل و كيفاه نسكرن... أنا اللي نحاسبها normalement...".

إذن كيف كان يجب تجنيد هذا المجتمع حول مشروع التنمية؟ علما أن مشروع التنمية الذي انطلق في السبعينيات تعرض إلى انكسارات و تعديلات ميزت تغير الرؤساء على رأس السلطة خلال المراحل التي مرت بها الجزائر بعد الاستقلال⁽¹⁷⁾، وأنه يمكن تسميتها "مشاريع دولة" و ليست "مشاريع مجتمع".

5. التنمية المستدامة والمجتمع المستديم.

هناك فرقا بين المدينة المرسومة على الورق أو المنجزة في شكل مجسم، و تلك المنجزة فعليا على أرض الواقع، زد على ذلك الفرق الواضح بين المدينة كجماد من الإسمنت و البلاط و الإسفلت... و المدينة الاجتماعية المأهولة بالأفراد و الجماعات المنتظمين في مجتمع ثقافي بالدرجة الأولى. إن الناس يطبعون و يسمون الفضاء بثقافتهم و ممارساتهم للحياة اليومية، إذ يقول لنا Henri Lefebvre: "... إن سوء حالة المدن الكبرى يعود إلى أن الطبقات المهيمنة تستعمل الفضاء كوسيلة، يهدفون في الواقع من خلالها إلى تفريق و توزيع الطبقات العمالية إلى أماكن تناسب مكانتهم كعمال، و ذلك من أجل التحكم في الفضاء..."⁽¹⁸⁾.

من جهة أخرى، فإن بعض الدراسات حول الأمراض الحضرية قامت على افتراض أن المدينة تشكل عاملا مهما في اختلال التوازن النفسي للأفراد، و أن نمط العمران يعمل على إنتاج السلوك المنحرف و الأمراض العقلية و يزعزع العلاقات الاجتماعية، حيث يقول Georg Simmel: "... إن الاكتظاظ البيئي الذي يميز هذه الأماكن (المدن الكبرى) الغنية و الاصطناعية، حيث تتقلص المساحات الخضراء و يغلب عليها الطابع العمودي، تشكل - حتى من خلال تنوعها- مصدرا لإزعاج و قلق للسكان... هذا الاكتظاظ يشكل عائقا أمام حريتهم، فهم لا يتحكمون في أي شيء... و لهذا فإن سكان المدينة يحلمون (يرغبون) بالهروب إلى الريف..."⁽¹⁹⁾.

يشير Jean-Pierre Paulet إلى أن المشكل الذي يجب الإشارة إليه، يكمن في صعوبة الجمع بين الرفاهية و الحداثة التي توفرهما المدينة - و التي من الصعب التنازل عنها بالنسبة للسكان الحضري-

وفرص الراحة و الهدوء التي يتوفر عليها الريف، من جمال الطبيعة الخضراء و نقاوة الهواء و نعومة الشمس... حيث تنفتح النفس على الترفيه و التسلية و ممارسة الرياضة و رعاية الحديقة الصغيرة. و هو أمر شبه مستحيل أن تحققه مخططات التهيئة العمرانية في المدينة⁽²⁰⁾.

قد يكون تكيف الساكن الجديد مع وسط سكنه الجديد صعبا - في البداية على الأقل - و لكن عدم القدرة على تكيف السكن حسب تصوراته و تمثلاته للفضاء، و استحالة إعادة التصاميم المعمارية، يحتم على هذا الساكن أن يتكيف هو مع نمط سكنه أحيانا. يقول الجغرافي Marc Côte أن "... خيارات الدولة بعد الاستقلال، كانت تهدف إلى تنشئة المجتمع على الحداثة و إنتاج فرد جزائري حداثي. و لكن النتيجة كانت عدم انخراط هذا المجتمع في المشروع الحداثي و التنموي على حد سواء..."⁽²¹⁾، و خرجنا بعد سنوات بمجتمع "شائع" في طرق حيازته و شغله للفضاء، في طرق عمله و دراسته في أشكال استهلاكه، و في طرق تعامله مع الآخر، على حد تعبير جمال غريد⁽²²⁾.

إن هدف العمران هو الإنسان بالدرجة الأولى، و اختطاط المدن إنما هو من أجل استعمال الفضاء بما يوفر للإنسان و المجتمع شروط الراحة و الدعة و السكون بالتعبير الخلدوني، مع الحفاظ على البيئة أو الطبيعة التي تسمح باستمرار حياة المجتمع في المدينة من خلال ماضيها و حاضرها، حفظا للذاكرة و التاريخ، و تطلعا إلى مستقبل الأجيال التي لم تولد بعد. ولا يمكن للقوانين و القواعد أن تحافظ على العمران ما لم تأخذ في الحسبان تاريخ المدينة و تراثها، و التي تسهم من جهة في فهم المدينة و تحليل ديناميكيتها، و تنبئ عن تطور المجتمع، من جهة أخرى. "...فالتجربة تعلمنا أن القواعد القانونية التي لا تترجم، أو تستبق، تطور المجتمع تبقى مجرد كلمات ميتة..."⁽²³⁾.

خاتمة:

تقوم التنمية المستدامة على تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية ذكرها بالتفصيل J-P. Paulet في كتابه "الجغرافيا الحضرية" المشار إليه سابقا، وهي: *People, planet, profit* (راحة السكان، و حماية البيئة، والفعالية الاقتصادية (الربح)).

العناصر الثلاثة متوفرة، و لا يتطلب الأمر سوى العمل على تنمية الإنسان و تنشئته على التمتع بعيش تاريخ مدينته بكل فخر، و الحفاظ على البيئة التي يعيش فيها، بدءا بفضائه الخاص (من الغرفة إلى البيت إلى الحي إلى المدينة) وصولا إلى الاهتمام بمشاكل كوكب الأرض، و تحفيز قيم العمل و الاجتهاد، و التضامن و التكافل الاجتماعي التي تزخر بها الثقافة الإنسانية، من أجل تحقيق الفعالية الاقتصادية للمدينة.

و بهذا فإنه لا يمكن اعتبار الإنسان مجرد عنصر من النظام الإيكولوجي للمدينة، إنما هو الفاعل المركزي مهما كانت مكانته: ساكنا أو مسيرا أو حاكما.

فالتنمية - و هي إحدى المرادفات اللغوية للتربية (ربا، يربو= نما، ينمو)- تعتمد على نمط التنشئة الاجتماعية الذي نرى من خلاله المدينة، لذا يجب أن يحسن الساكن استغلال منتجات الحداثة، من خلال اشتراك كل مؤسسات التنشئة الاجتماعية من الأسرة (النوعية و الموسعة) إلى المدرسة إلى جماعة الرفاق إلى وسائل الإعلام، مع ضرورة إشراك كل الفاعلين الاجتماعيين الدولة كما المجتمع المدني، الأطفال و الشباب و الشيوخ كما النساء و الرجال، في مشروع واحد هو "مشروع مجتمع مستديم"، أو مجتمع المواطنة.

- 1 - Henri Lefebvre, Du rural à l'Urbain, op.cit, p 8.
- 2 - Ibid, p 90.
- 3 - Cf. Hadjidi El djounid, « Urbanification » et appropriation de l'espace, le cas de la ville d'Oran, op.cit.
- 4 - Ibid, p 214.
- 5 - الميثاق الوطني، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 61، 1976، ص 926.
- 6 - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- 7 - علي الكنز، من "الإعجاب بالدولة إلى اكتشاف الممارسة الاجتماعية"، في سعيد بن سعيد العلوي وآخرون، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره تحقيق الديمقراطية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2001، ص. 211.
- 8 - المرجع نفسه، ص 212.
- 9 - Cf. Ferdinand Tönnies, Communauté et société, Paris, PUF, Coll Le lien social, 2010.
- 10 - Henri Lefebvre, Le droit à la ville, op.cit, pp 26-27.
- 11 - Sidi Boumediene, Rachid ; Taieb, Messaoud, op.cit, pp. 20-21.
- 12 - نحن نستعمل هذه التسمية بتحفظ، لأنها في رأينا، من ترويج الأوساط الصحفية التي لا تلتزم غالبا بالموضوعية العلمية، و هي ترتبط بالحس المشترك الذي يفرض نفسه على الرأي العام.
- 13 - بعد تخلص الطبقات الفقيرة من منطق الإدارة في الإقصاء من السكن، جاء منطق السوق ليقصّبهم مجددا و يصنّفهم حسب إمكانياتهم الاقتصادية والمالية.
- 14 - Henri Lefebvre, *Le droit à la ville*, op.cit, p 12.
- 15 - هذه الفكرة تقترب من مفارقة العمران المضاد للحضر/ الفاقد للحضرية.
- 16 - علي الكنز، نفس المرجع السابق، ص 226.
- 17 - يمكن أن نسمي هذه المراحل بأسماء القادة السياسيين: كمرحلة هواري بومدين في السبعينيات، ثم مرحلة الشاذلي بن جديد في الثمانينيات، ثم مرحلة المخاض السياسي و التنموي العسير من محمد بوضياف إلى المجلس الأعلى للدولة إلى اليمين زروال، إلى مرحلة عبد العزيز بوتفليقة بداية من 1999 إلى يومنا هذا.
- 18 - « ...Les malaises des grandes métropoles sont dus au fait que les classes dominantes se servent aujourd'hui de l'espace comme instrument. Leur objectif serait, en effet, de disperser la classe ouvrière et la répartir dans des lieux assignés, afin de contrôler l'espace... ». Cité par : Jean- Pierre Paulet, Ibid, p 241.
- 19 - « ...La surcharge environnementale : pour caractériser ces lieux riches, artificiels où les espaces verts sont réduit et où domine la verticalité. La ville serait, par sa diversité, une source de nuisance pour les habitants... la surcharge constitue une entrave à leur liberté, ils ne contrôlent rien. Il est impossible de se soustraire à des stimuli environnementaux si nombreux et si puissants. Et c'est pour ça que les citadins veulent s'en aller (fuir) vers les campagnes. Cité par : Jean- Pierre Paulet, Ibid, p 243.
- 20 - Ibid, p 245.
- 21 - Marc Côte, op.cit, p 65.
- 22 - Djamel-Eddine Guerid, op.cit, p 201.
- 23 - Marcel Roncayolo, Cité par : Sidi Mohamed El Habib Benkoula, « Comment peut-on être un bon citoyen quand on n'aime pas sa ville ? », in Le Quotidien d'Oran du 05/01/2008, N° 3968, Rubrique Opinion, p 08.